التطورات السياسية فى نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطى فى إفريقيا

تصاعدت في مطلع التسعينيات من القرن العشرين موجة من التفاؤل مبشرة بنظام دولي جديد الأمر الذي انعكس بدوره على مجمل السياسات الدولية حيث توازت مع هذه الموجة ـ على الصعيد الإفريقي ـ دعوات للتحول الديمقراطي والأخذ بالنموذج الغربي للحكم . إلا أنه سرعان ما توارت موجة التفاؤل خلف حقائق الواقع وممارسات الأنظمة السياسية الإفريقية ومواقف القوى الدولية . وبدا أن عمليات التحول الديمقراطي تعاني من صعوبات بالغة ومعقدة تحول دون استمرارها إلى غايتها، حيث عكست الأوضاع في سيراليون، ليبريا، توجو (الكنغو الديموقراطية)، رواندا، بورندي ..الخ إخفاقات متوالية لنداءات الديمقراطية. الأمر الذي رسخ حقيقة أن سقوط النظم الاستبدادية لا يعني بالضرورة قيام نظم ديموقراطية[1].

وإذا كانت سلسلة الإخفاقات المتوالية للديمقراطية على الصعيد الإفريقي تعكس بشكل عام الهموم الإفريقية، فإن النموذج النيجيري ـ بما شهدته نيجيريا خلال العام المنصرم من أحداث ـ يعد أحد أهم النماذج المجسدة لمعضلة التحول الديمقراطي إذ تعد نيجيريا بما فيها من تناقضات واختلافات هيكلية (ثقافية، لغوية، دينية، إثنية، اقتصادية، إقليمية) صورة مصغرة لقارة إفريقيا ومشكلاتها، وقد لجأت نيجيريا إلى عدة أساليب وأدوات لمواجهة تلك الاختلافات والتناقضات حيث أخذت بالشكل الفيدرالي للدولة منذ الاستقلال عام 1960حتى الآن ـ باستثناء فترة محدودة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من مايو حتى يوليو 1961- كما أخذت بنظام الحكم البرلماني منذ الاستقلال حتى 1979 لتأخذ منذ ذلك الحين بنظام الحكم الرئاسي، ولم تعرف نيجيريا ـ على عكس بقية دول القارة ـ قيام نظام الحزب الوحيد، أو الواحد المسيطر، حيث شهدت حلقة مستمرة ومتبادلة ما بين نظم حكم مدنية يتم فيها السماح بالتعدد الحزبي وأخرى عسكرية لا تسمح بقيام أحزاب[2].

ولم تقف التجربة النيجيرية عند هذا الحد، بل اتجهت الحكومات المتعاقبة إلى تقسيم الأقاليم النيجيرية الكبرى في الشمال والشرق والغرب إلى عدة أقسام وولايات حتى وصل عددها إلى 30 ولاية وذلك بغية إضعاف قدرة هذه الأقاليم على مقاومة الحكومة المركزية[3]. وعلى الرغم من ذلك شهدت نيجيريا حربا انفصالية في الفترة من 1967حتى 1970 وخمسة انقلابات عسكرية إضافة إلى العديد من المحاولات الانقلابية. التي كان آخرها في ديسمبر 1997/ ضد نظام ساني أباتشا (الرئيس السابق لنيجيريا) .

الأمر الذي جعل نيجيريا من أكثر الدول التي شهدت تعاقبا للأنظمة والحكومات على نحو ما يكشف الجدول التالي:

م	القائم بالحكم	طريقة التداول	نمط الحكم	مدة الحكم
1	نامدي ازيكيوي	مفاوضات مع المستعمر	حكم مدني(الجمهورية الأولى)	1960-1966
2	ايرونسي اجوي	انقلاب عسكري	حكم عسكري	يناير1966-يوليو1966

3	يعقوب جوون	انقلاب عسكري	حكم عسكري	يوليو1966-يوليو1975
4	مرتضى الله محمد	انقلاب عسكري	حكم عسكري	يوليو 1975-فبراير1976
5	اوباسونجو	مقتل مرتضى الله محمد	حكم عسكري	فبراير1976-أكتوبر1979
6	شيخو شاجاري	انتخابات عامة	حكم مدني(الجمهورية الثانية)	أكتوبر1979-ديسمبر1983
7	محمد بخارى	انقلاب عسكري	حكم عسكري	ديسمبر1983-أغسطس1985
8	إبراهيم بابانجيدا	انقلاب عسكري	حكم عسكري	أغسطس1985-يوليو1993
9	ارنست شونيكان (رئيس حكومة مؤقت)	انقلاب قصر(تخلي بابانجيدا عن الحكم) (ورئيس حكومة مؤقت)	حكم عسكري	26أغسطس 1993-نوفمبر1993
10	ساني أباتشا	انقلاب قصر	حكم عسكري	17نوفمبر1994-يونيو1998
11	عبد السلام أبو بكر	وفاة سان أباتشا	حكم عسكري	8يونيو 1998

وللمفارقة فإنه على حين يتشبث القادة العسكريون في نيجيريا بتلابيب الحكم في بلادهم، لم يجد النظام الحاكم برئاسة ساني أباتشا أي غضاضة في التدخل ضد الانقلاب العسكري الذي وقع في سيراليون ضد النظام المنتخب هناك وقيامه بإعادة الرئيس المنتخب أحمد كباح إلى السلطة في مارس 1998م بعد هزيمة القوات المتمردة بقيادة بول كورما[5].

ويعرض هذا التقرير بالرصد لقضية الانتخابات الرئاسية وأزمة التحول الديمقراطي من خلال متابعة تطورات القضية منذ إلغاء نتائج انتخابات 1993وبداية الأزمة حتى تولي الجنرال أبو بكر السلطة في يوليو 1998. على أن يسبق ذلك التعرف على الإطار والبيئة الداخلية للنظام النيجيري كمحدد فاعل في هذا الصدد.

أولاً: الإطار والبيئة الداخلية للنظام النيجيري:-

يصعب تفهم عمق مشكلة إجراء الانتخابات الرئاسية في نيجيريا دون الأخذ في الاعتبار طبيعة الانقسامات وكثافتها داخل المجتمع النيجيري حيث توجد العديد من الجماعات الإثنية داخل البلاد، تختلف في ثقافتها ولغاتها، كما أن انتشار الإسلام في شمال نيجيريا بفضل عمليات الجهاد التي قامت بها الإمبراطوريات الإسلامية في المنطقة في مقابل انتشار المسيحية والديانات التقليدية في الجنوب بفعل البعثات التبشيرية والحكومات الاستعمارية أسفر عن تعددية دينية، إضافة إلى ما سبق يمكن الحديث عن أثر السياسات الاستعمارية في تكريس الولاءات التحتية والإقليمية على حساب الولاء الأعلى، وقد أسفرت هذه العوامل مجتمعة عن جملة من الانقسامات يمكن إجمالها فيما يلي[6]:-

أ. التعددية القبلية :

حيث تنقسم نيجيريا قبليا إلى ثلاث قبائل كبرى هي قبائل الهوسا/فولاني وتتركز في شمال البلاد، قبائل الايبو في الشرق، وقبائل اليوربا في الغرب. إضافة إلى مئات من الجماعات الإثنية التي لا تنتمي إلى أي من القبائل الثلاث الكبرى ويتفاوت تقدير عددها ما بين 250-400جماعة قبلية عرقية .

ب. التعددية الثقافية:

حيث تعرف نيجيريا عدداً من الأنماط الثقافية يمكن إجمالها في الأنماط التالية:

1- الثقافة الإسلامية: في الشمال حيث يتركز الهوسا/ فولاني

2- الثقافة الغابية والساحلية: في الجنوب الشرقي حيث تعيش بعض جماعات الايبو على نحو شبه مستقل.

3- الثقافة المسيحية: في الجنوب الغربي حيث قبائل اليوربا.

4- الثقافة الرعوية: وهي متناثرة في البلاد.

5- ثقافات أخرى أقل تطوراً لجماعات صغيرة في الحزام الأوسط والجنوب الشرقي للبلاد.

ج. تعددية لغوية :

فإلى جانب اللغة الإنجليزية التي تعتبر اللغة الرسمية للبلاد تنتشر في نيجيريا العديد من اللغات المحلية (يقدرها البعض بمائة لغة) أهمها لغة الهوسا في شمال البلاد في حين تعد لغة اليوربا والايبو الأكثر انتشاراً في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي للبلاد على الترتيب،

إضافة إلى وجود العديد من الأقليات اللغوية في أنحاء البلاد المختلفة، وتصر على التمسك بهويتها اللغوية الأمر الذي يعمق من الاختلافات الثقافية والإثنية .

د. تعددية دينية :

وتتمثل مظاهرها في انتشار الدين الإسلامي بين سكان شمال نيجيريا وإن كان يمتد ليصل إلى أقصى الساحل الجنوبي الغربي، حيث ينقسم سكان الغرب إلى 50% مسيحيين أما أتباع الديانات التقليدية فينتشرون في شرقي الحزام الأوسط وبعض المناطق المتناثرة في أرجاء البلاد، وتشير التقديرات إلى أن نسبة المسلمين تبلغ نحو 50% من إجمالي سكان البلاد في حين لا يزيد عدد المسيحيين عن 35% والباقي من أتباع الديانات التقليدية . الأمر الذي مثل أحد مثيرات التوتر في المجتمع النيجيري في ظل مختلف النظم السياسية التي شهدتها البلاد[7].

هـ - تعددية إقليمية:

برزت تلك التعددية كنتاج لارتكاز كل جماعة من الجماعات الإثنية الثلاث الكبرى في إقليم محدد الأمر الذي جعل لكل واحدة من هذه الجماعات السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية الواقعية والكاملة على مقدرات الإقليم الذي تقطنه.

و - التعددية الاقتصادية :

وهي نتاج التنوع الطبيعي وكذا الميراث التاريخي الاستعماري فى نيجيريا، حيث أدى إصرار حكومة بريطانيا على تحمل كل مستعمره تكاليف إدارتها واستخلاص الفائض والأرباح لصالح الشركات البريطانية إلى اعتماد نيجيريا على تصدير محصول الكاكاو في الغرب، وزيت النخيل في الشرق والفول السوداني في الشمال وذلك قبل الطفرة البترولية التي شهدتها نيجيريا وأضافت بعداً أخر للتعددية الاقتصادية.

ثانيا : إلغاء نتائج انتخابات 1993وبداية الأزمة :

أسفرت الأوضاع سالفة البيان إلى إحداث العديد من التوترات وفترات عدم الاستقرار في البلاد حيث شهدت البلاد العديد من النزاعات العرقية والصدامات الدينية بين أبناء البلاد. كما قاست البلاد من الدعاوى والمحاولات الانفصالية التي كان أخطرها المحاولة الانفصالية لإقليم بيافرا في مايو 1967 والتي انتهت بهزيمة الانفصاليين. وعلى الرغم من نجاح الحكومات النيجيرية المتعاقبة في القضاء على حركات التمرد والانفصال بالقوة إلا أن ذلك لم يكفل تحقيق الاستقرار للبلاد بصورة مرضية لذا لم يكن من المستغرب أنه من بين أحد عشر عملية لتداول السلطة كانت تسع منها عن طريق انقلاب عسكري أو انقلاب قصر من خلال إجبار الرئيس على التخلي عن السلطة. وفي ظل هذه الظروف جميعها ظل الوعد بإجراء انتخابات رئاسية ونقل السلطة إلى المدنيين في مقدمة وعود معظم النظم العسكرية التي توالت على حكم نيجيريا على أن أكثرها قوة وترديداً لها كان في ظل نظام إبراهيم بابانجيدا الذي دعا إلى إجراء انتخابات رئاسية في البلاد قدر لها أن تعقد بعد ثلاث سنوات من موعدها المقرر حيث أجريت في 12يونيو1993م في حين كان مقرراً لها أن تجري في أكتوبر 1990م[8].

وقد أجريت الانتخابات في ظل ظروف اقتصادية وسياسية سيئة وتنافس فيها الحزبان الوحيدان في البلاد -آنذاك- حيث رشح الحزب الديمقراطي الاجتماعي رجل الأعمال " مسعود أبيولا" وهو مليونير مسلم ينتمي إلى قبائل اليوربا بالجنوب والتي يدين غالبية أبنائها بالمسيحية، على حين رشح حزب المؤتمر الجمهوري أحد الشماليين وهو رجل الأعمال " عثمان توفا" وقد اختار كل مرشح نائبا له فاختار " أبيولا" أحد الشماليين المسلمين نائبا له محدثا بذلك توازنا إقليميا فقط (شمال وجنوب) في حين اختار المرشح الجمهوري نائبا جنوبيا مسيحيا مستهدفا إحداث توازن إقليمي(شمالي جنوبي) ودينى (إسلامي - مسيحي) وهي اختيارات استهدفت - كما يبدو منها _ الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات من خلال إقامة توازن بين انتماءات المرشح وانتماءات نائبه[9].

ومع أن الحكومة قد أعلنت حيادها منذ البداية إلا أنه سرعان ما تدخلت وقامت بإلغاء

نتائج الانتخابات، عندما أظهرت المؤشرات الرسمية الأولية تقدم مرشح الحزب الديمقراطي الاجتماعي " مسعود أبيولا" على منافسة الشمالي وهو الأمر الذي أكدته الأنباء التي تسربت عن النتائج النهائية رغم تعليقها وقد أشارت مصادر غير رسمية إلى حصول " أبيولا " على ثمانية ملايين صوت مقابل خمسة ملايين صوت لمنافسه، الأمر الذي دفع البعض إلى المطالبة بإلغاء نتائج الانتخابات وإبقاء الحكم العسكري بدعوى عدم السماح لرئيس حاصل على 8 ملايين صوت بحكم بلاد تعدادها نحو90 مليون نسمة .

وعلى الجهة الأخرى حذر مسعود أبيولا ـ متحدثا باسم الحزب الديمقراطي من إلغاء الانتخابات وتمسك بكونه الرئيس المنتخب ن وأكد الحزب الديمقراطي على أن إلغاء الانتخابات سوف يقود البلاد إلى الاحتراق وعدم الاستقرار، وهو ما حدث بالفعل حيث اندلعت موجة من التوترات والمظاهرات المؤيدة لمسعود أبيولا والمطالبة بإعلان نتائج الانتخابات وتسليم الحكم للمدنيين . ومع تصاعد أعمال العنف في البلاد من جانب مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وهيئات وتنظيمات، هدد بابانجيدا بحل هذه الأحزاب والمؤسسات، وفي المقابل أعلنت مؤسسات المجتمع المدني أن الحكومة فقدت شرعيتها منذ إجراء الانتخابات وأنها لابد وأن تسلم الحكم للمدنيين[10].

وقد فشلت جهود الحكومة في احتواء تلك الأزمة وتداعياتها من مظاهرات واضطرابات؛ الأمر الذي دفع النظام إلى الاستعانة بالجيش للسيطرة على الموقف كما تم اعتقال العديد من زعماء المؤسسات والهيئات المدنية لا سيما تلك المدافعة عن حقوق الإنسان، وقامت بإغلاق بعض الصحف ومصادرتها بعد ذلك ومن بينها صحيفة يملكها " مسعود أبيولا " وأصدرت مرسوما آخر يقضي بتوقيع غرامة أو السجن لمدة عشر سنوات لأي شخص تثبت إدانته في نشر بيانات أو شائعات مغرضة . وبالرغم من ذلك تزايدت موجة الرفض الشعبي لاستمرار الحكم العسكري حيث شهدت البلاد عدة حملات تمرد وعصيان وإضرابات عمالية، ومقاطعة شعبية للنظام الحاكم[11].

وعلى الصعيد الخارجي مارست الدول الغربية ضغوطا رمزية على نظام بابانجيدا للرضوخ للخيار الشعبي وتسليم الحكم للمدنيين والإفراج عن المعتقلين[12] تمثلت في خفض المساعدات العسكرية ووضع قيود على مبيعات الأسلحة وزيارات الوفود العسكرية والتعاون الرياضي والثقافي. وفي ظل الضغوط الداخلية والخارجية سالفة الذكر وجد الرئيس إبراهيم بابانجيدا نفسه في ورطة حقيقية ولم يجد بد من الإعلان عن التخلي عن السلطة لحكومة مؤقتة برئاسة "ارنست شونيكان" وهو أحد كبار رجال الصناعة في نيجيريا ومن المقربين للرئيس الأسبق " بابانجيدا " إضافة إلى أنه مسيحي جنوبي ينتمي إلى قبائل اليوربا، وهي ذات القبائل التي ينتمي إليها "مسعود أبيولا" . وقد ضمت الحكومة المؤقتة خمسة من العسكريين من بين ثلاثة وعشرين عضوا هم مجمل أعضاء الحكومة المؤقتة روعي في اختيارهم المعطيات الإثنية والجغرافية لنيجيريا، وجاء منصب وزير الدفاع من نصيب الجنرال "ساني أباتشا" أحد أقوى الشخصيات في المؤسسة العسكرية، وهو مسلم ينتمي إلى قبائل الهوسا الشمالية[13].

وعلى الرغم من إعلان الحكومة المؤقتة عزمها إجراء انتخابات رئاسية في غضون ستة أشهر وتسليم السلطة للمدنيين في مارس 1995م فإنه سرعان ما تم استيلاء ساني أباتشا على السلطة .وإعلانه قيام فترة انتقالية قبل إجراء انتخابات رئاسية وتسليم السلطة للمدنيين يتم خلالها إعداد البلاد لذلك[14].

ثالثا : تطورات الأزمة في ظل حكم أباتشا:

اتسمت فترة حكم ساني أباتشا باستمرار حالة التوترات الداخلية وتزايد قبضة السلطة المركزية في مواجهة قوى المعارضة المطالبة بعودة الحكم المدني والتي تزعمتها النقابات العمالية لاسيما في الجنوب مسقط رأس مسعود أبيولا الذي قام النظام باعتقاله وسجنه، رغم محاولات النظام العسكري تلوين نفسه بصبغة الديمقراطية، واضطراره تحت الضغوط المحلية

والدولية إلى التعهد رسميا بإنهاء الحكم العسكري في الأول من أكتوبر 1998 وتسليم السلطة إلى مدني ينتخب بطريقة ديمقراطية في انتخابات تشارك فيها خمسة أحزاب سياسية رسمية في البلاد[15].

حيث حرص نظام أباتشا الحاكم على أن تكون الأحزاب الخمسة موالية له حيث أوعز إلى خمسة من أنصاره بإنشاء أحزاب سياسية مثلت الأحزاب الرسمية المعترف بها وهي:

"المؤتمر من أجل الإجماع الوطني"، " الحزب الديمقراطي"، حركة القواعد الشعبية الديمقراطية"،"حزب الوسط"،" المؤتمر النيجيري" . وفي ذات الإطار أعلن ساني أباتشا خلال الاحتفال بالذكرى الرابعة لتوليه السلطة في 17نوفمبر 1997م خطة أباتشا لإحياء الأمة النيجيرية وافتتح مؤسسة أباتشا وفي إطار الحملة نفسها وفيما بدا أنه جزء من خطة للبقاء في السلطة تمحورت كل الاحتفالات والخطب حول أسم الجنرال أباتشا بهدف ترسيخ صورته كرمز تاريخي ومثالي وليس كأي زعيم نيجيري آخر حكم البلاد[16].

وقد عمد أباتشا إلى حل حكومته العسكرية ودعا إلى اعتماد الحوار وسيلة لتقدم نيجيريا وحل مشاكلها، ووعد بإطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين، إلا أن الممارسات التالية للنظام الحاكم أظهرت أنه قد أعاد تشكيل حكومته الجديدة من أعضاء حكومته السابقة ومن العسكريين . كما زادت حملات الاعتقال وتوسعت لتشمل عدداً كبيرا من الصحافيين والمعارضين السياسيين، رغم كافة جهود الوساطة للإفراج عن المعتقلين ومن بينها وساطة " البابا" للإفراج عن 60من المعارضين السياسيين[17].

وقد تزايدت حملات الاعتقال في ديسمبر 1997حينما أعلن عن إحباط محاولة انقلابية ضد النظام الحاكم والتي شملت الجنرال اولاديبو ديا رئيس الأركان السابق والرجل الثاني في النظام العسكري النيجيري والجنرالين عبد الكريم أديسا وتاج الدين اولا روانجو وهما على التوالي وزيرا الأشغال العامة والاتصالات السابقين في حكومة الجنرال أباتشا . وحكم عليهم بالإعدام إضافة إلى إعدام أثنين آخرين في ذات القضية والذين أدينوا جميعا بتهمة الخيانة والتآمر[18].

وعلى الرغم من أن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 25أبريل 1998كانت بمثابة مؤشر على الرفض الشعبي لخطة الحكومة العسكرية سالفة البيان لإعادة الحكم المدني من خلال انتخابات بين الأحزاب الخمسة سابقة الذكر حيث قاطعت الجماهير الانتخابات وكانت نسبة الإقبال ضعيفة جدا[19].

الأمر الذي اعتبرته قوى المعارضة النيجيرية انتصارا لها واستجابة لدعوتها لمقاطعة الانتخابات واعتبرت قوى المعارضة والجماعات المطالبة بالديمقراطية خطة أباتشا مجرد خدعة، إضافة إلى اتهام الحكومة بتزويرها على نطاق واسع لضمان نجاح مرشحيها[20].

وفي مطلع عام 1998م أعلنت الأحزاب الخمسة الرسمية ترشيحها للرئيس ساني أباتشا لرئاسة الجمهورية في الانتخابات [21] التي كان مقرراً لها الأول من أغسطس 1998م وبررت قيادات الأحزاب ذلك الاختيار بالرغبة في الحفاظ على وحدة البلاد واستقرارها والخوف من المسئولية الملقاة عليهم في هذا الشأن[22] .

وهو ما اعتبره المراقبون أمراً مفروضا من السلطة العسكرية على الأحزاب الرسمية لإظهار الإجماع على اختيار الرئيس أباتشا ودللوا على ذلك بأن حزب " حركة القواعد الشعبية الديمقراطية" اضطر لترشيح أباتشا على الرغم من إعراب اثنين من أعضائه عن رغبتهما في خوض معركة الانتخابات. كما أن بعض الأحزاب اضطرت إلى تعديل قوانينها الداخلية ليسمح لها بترشيح شخص من خارج الحزب لرئاسة الدولة . وأفادت مصادر أنه في مقابل الالتزام بترشيح أباتشا لرئاسة الدولة تعهد الجيش بدفع مبلغ 250ألف دولار لكل حزب من الأحزاب الخمسة من أجل تسديد نفقات مؤتمراتها[23] وقد أعلنت الحكومة العسكرية في أبريل 1998أن الأحزاب الخمسة الرسمية بالبلاد رشحت أباتشا للانتخابات الرئاسية، وفسرت ذلك بغياب أي مرشح آخر ينافس

الجنرال، الأمر الذي دفع بعض أعضاء الحكومة إلى التلميح بأن " إجراء انتخابات رئاسية سيكون مضيعة للوقت إضافة إلى تكبد نفقات كبيرة دول طائل "، لذا اقترح بعض أعضاء الحكومة إجراء استفتاء بسيط في الموعد الذي كان مقرراً لإجراء الانتخابات يقرر المواطن فيه ما إذا كان يريد استمرار أباتشا رئيسا للبلاد أم لا ؟[24] .

وقد لقت فكرة ترشيح أباتشا للرئاسة بصفة عامة وكمرشح وحيد بصفة خاصة معارضة العديد من قوى المعارضة وتصاعدت انتقادات العديد من الشخصيات البارزة المناهضة لاستمرار الحكم العسكري. من بينها شخصيات من معسكر أباتشا نفسه حيث أرسل 18 من قادة الشمال البارزين مذكرة لأباتشا أعربوا فيها عن رفضهم ترشيح أباتشا نفسه، واشتملت القائمة على وزراء سابقين وأساتذة جامعات، وحكام ولايات سابقين، وتضمنت المذكرة الأسباب القانونية والدستورية للمعارضة ودعوة الرئيس أباتشا للوفاء بوعوده للأمة بالتحول للحكم المدني وعدم الاشتراك في المرحلة الانتقالية[25].

وقد أعربت قوى المعارضة المختلفة عن أن الطريقة التي رشحت بها الأحزاب الخمسة الرسمية أباتشا كمرشح وحيد غير شرعية وأن التعديلات الدستورية التي طرحت لإجازتها لم تتم الموافقة عليها من جانب اللجنة الانتخابية القومية في نيجيريا[26].

وأشارت المعارضة أن كون الجنرال أباتشا رجلاً عسكرياً فإنه يحظر عليه بمقتضى القانون أن ينصب نفسه رئيساً للبلاد ذلك أن المرشح للرئاسة يجب أن يكون عضوا في حزب سياسي في حين أنه يحظر على العسكريين عضوية الأحزاب السياسية[27].

وقد برزت معارضة ترشيح أباتشا نفسه لمنصب الرئاسة من جانب شخصيات لها ثقلها بالمجتمع النيجيري، حيث عارض ذلك ارنست شونيكان رئيس الحكومة الانتقالية والذي أطاح به " أباتشا" وكانت المعارضة الأوقع أثرا هي معارضة الرئيس الأسبق إبراهيم بابانجيدا لاستمرار الحكم العسكري حيث صرح بأن الحكم العسكري لم يعد مقبولاً" فكونك غير ديمقراطي يعني وضعك في القائمة السوداء"[28].

وانضم إلى معارضي استمرار الحكم العسكري محمد بخارى الرئيس الأسبق للبلاد والذي يحظى باحترام كبير في المجتمع النيجيري، حيث صرح أنه قد حان الوقت لتخلي العسكريين عن الحكم عبر انتخابات ديمقراطية"[29].

ولقد جاءت معارضة استمرار الحكم العسكري حتى من بين صفوف رفقاء أباتشا العسكريين حيث دعا قائد القوات البحرية مايك اكجيب Mike Akhigbe إلى التحول الديمقراطي وسرعة حل مشكلات نيجيريا لتمكين الجيش من مواجهة وأداء واجباته الأساسية . وأعرب عن أسفه لأن طول بقاء العسكريين في السلطة أدى إلى شخصنة النيجيريين لكل شئ".

ورغم ما سبق أعرب بعض قادة المعارضة أنه مادام أباتشا مسيطراً على الحكم والسلطة العسكرية فإنه من الغباء الترشيح للمنصب حيث لن يجدي ذلك شيئا في ظل الإخلال الجسيم بتكافؤ الفرص بين المتنافسين[31].

وهكذا بدا أن المسرح مجهزا لتولي الجنرال أباتشا الحكم في ثياب مدنية خاصة مع إعلان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أن الإدارة الأمريكية لن تمانع في تولي الرئيس أباتشا رئاسة حكومة مدنية إذا اختاره الشعب حيث أنه كثيرا ما تحول رؤساء عسكريون في إفريقيا إلى رؤساء مدنيين وأثبتوا كفاءتهم لذلك[32].

على أن الوفاة المفاجئة للرئيس أباتشا في السابع من يونيو 1998 أعادت الحسابات من جديد وتصاعدت آمال التحول الديمقراطي في نيجيريا.

رابعاً: التطورات منذ تولى الجنرال عبد السلام أبو بكر الحكم :

على الرغم من أنه لم يكن أعلى الرتب العسكرية بالمؤسسة العسكرية النيجيرية إلا أن طبيعته كعسكري محترف عازف عن المطامع

السياسية والجندي المخلص الأمين للرئيس أباتشا علاوة على دعم الرئيس السابق إبراهيم بابانجيدا له حيث كانا زملاء دراسة وجيران في المسكن ـ كل ذلك جعل الجنرال أبو بكر عبد السلام رئيس أركان الجيش النيجيري يحظى بترشيح وقبول المجلس العسكري الحاكم له كرئيس للبلاد خلفا للرئيس أباتشا وجدير بالذكر أنه قبل وفاة أباتشا وتوليه السلطة كان أبو بكر أحد أولئك الداعين إلى عودة الحكم المدني وإنهاء الحكم العسكري في البلاد .

وعقب توليه السلطة أظهر أبو بكر تصميما على التحول نحو الديمقراطية ونقل السلطة إلى حكومة مدنية .

ففي خطابه الذي ألقاه في منتصف يوليو 1998م أكد أبو بكر على أن "نيجيريا ليست في حاجة إلى شئ أكثر من حاجتها لديمقراطية حقيقية في ظل دولة موحدة آمنة .." وأن " النيجريين يريدون دولة العدل والمساواة حقيقة واقعة وليست مجرد شعارات"[33].

وقد انتقد أبو بكر سياسات سلفه دون أن يذكره بالاسم حيث قال " لابد وأن نعترف أنه قد حدثت أخطاء، خاصة في إطار المحاولات الأخيرة للتحول الديمقراطي التي شابتها المناورات واحتكار المؤسسات السياسية، الأمر الذي أدى إلى نموذج مشوه زائف لا يصلح لبناء ديموقراطية حقيقية راسخة[34].

وعلى صعيد آخر، فإنه فور الإعلان عن وفاة أباتشا سارعت قوى المعارضة إلى المطالبة بتسليم السلطة للمدنيين وضرورة تخلي العسكريين عن الحكم، وطالب فريق بضرورة الإفراج عن مسعود أبيولا وتنصيبه رئيسا للبلاد وتكليفه بتشكيل حكومة وحدة وطنية كمخرج للبلاد من أزمتها، وهي الدعوة التي سبق أن نادت بها بعض فصائل المعارضة إبان حكم أباتشا[35].

وقد تجاوب أبو بكر جزئيا مع دعوة المعارضة للإفراج عن المعتقلين حيث أفرج عن بعضهم وكان من بينهم الجنرال اوباسونجو الرئيس النيجيري الأسبق، وبعض دعاة حقوق الإنسان المطالبين بالديمقراطية والصحفيين ورغم ذلك ظل خمسة وثلاثون معارضا سياسيا بارزا خلف أسوار المعتقل كان من أبرزهم مسعود أبيولا الفائز في انتخابات الرئاسة التي ألغيت عام 1993م حيث ظل قرار الإفراج عنه يمثل معضلة للنظام الحاكم . ذلك أن إطلاق سراحه كان ولابد أن يثير التساؤل عن مدى الحاجة لانتخابات جديدة في ظل فوز أبيولا السابق، وفي حالة عدم إطلاق سراحه يثور التساؤل عن مدى مصداقية التوجه الديمقراطي للنظام الحاكم ؟![36] .

لذا فإن الوفاة المفاجئة وغير المتوقعة ـ هي الأخرى ـ للزعيم مسعود أبيولا في سجنه بعد شهر واحد من وفاة أباتشا -رغم دراميتها- وما تثيره من شكوك وتساؤلات ـ قد بسَّطت الموقف السياسي؛ حيث لم يعد هناك محل للتساؤل عما إذا كان أبيولا يتولى الرئاسة أم يتم إجراء انتخابات جديدة للبلاد ؟ الأمر الذي منح أبو بكر الفرصة للبدء بداية جديدة[37].

خامسا: ممارسات النظام من أجل إعادة بناء الثقة:

شهدت الحقبة القصيرة لتولي أبو بكر السلطة حتى كتابة هذه السطور بعض الممارسات التي اتسمت في مجملها بمحاولة التخلص من ميراث أباتشا وإعادة جسور الثقة مع القوى الفاعلة في المجتمع النيجيري وكان من بين هذه الممارسات[38]:-

- حل الأحزاب السياسية الخمس التي أنشأها أباتشا (وفق هواه) وذلك لعدم مصداقيتها ـ على حد تعبير أبو بكر- وإغلاق مقارها وإنشاء إدارة خاصة لفحص الشئون المالية لهذه الأحزاب.
- إلغاء كافة نتائج انتخابات الولايات والمحليات التي أجريت في ظل حكم أباتشا لعدم نزاهتها .
- حل لجنة الانتخابات وتشكيل لجنة جديدة
- إنهاء خدمة كبار قادة طاقم الأمن ومجلس الوزراء واستبعاد وزير الخارجية "توم ايكمي" من التشكيل الوزاري
- فتح الباب لتشكيل وتأسيس أحزاب سياسية جديدة أمام كافة القوى بما فيها قوى

المعارضة التي مارست ضغوطا من أجل التغيير في ظل حكم أباتشا .

- الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين وتخفيف الحكم عن البعض الآخر لاسيما أولئك الذين أدينوا في المحاولة الانقلابية عام 1995وعام 1997.

- تأجيل إجراء الانتخابات الرئاسية حتى 29 مايو 1999 لإتاحة الفرصة أمام القوى والأحزاب المختلفة لتنظيم وإدارة الحملات الانتخابية بصورة ملائمة . وهو الأمر الذي لاقى قبول قوى المعارضة لإدراكها أن الجدول الزمني الذي وضعه أباتشا للانتخابات لم يكن عمليا حيث لم يكن يتيح للأحزاب وقت كاف للاستعداد للانتخابات[39].

وقد طالبت بعض قوى المعارضة بسرعة تشكيل لجنة للحكم تمثل فيها كافة القوى النيجيرية يتبعها تشكيل حكومة انتقالية أو جمعية دستورية من كافة قطاعات القوى النيجيرية تتولى إدارة البلاد حتى يتم إجراء انتخابات جديدة، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض من جانب أبو بكر الذي أصر على ضرورة بقاء حكومة قوية في السلطة إلى أن يتم إجراء انتخابات انتقالية حرة نزيهة[40].

ورغم تعهده بإجراء انتخابات يتم على أثرها تخلي العسكريين عن الحكم لحكومة مدنية فإن الجنرال أبو بكر حذر من تصارع الأحزاب السياسية على السلطة وخاصة الأحزاب ذات التوجهات الضيقة التي يمكن أن تقود البلاد إلى الانقسام وعدم الاستقرار[41].

سادسا: مهددات التحول الديمقراطي في نيجيريا :

يمكن القول أن موجة التفاؤل التي انتابت المراقبين للأوضاع السياسية في نيجيريا - بشأن التحول المدني في البلاد وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار- لم تخل من قدر مواز من المخاوف والشكوك الناجمة عن المهددات القائمة في البلاد والمتمثلة في[42]:-

- **التناقضات القائمة في البلاد (إقليميا، إثنيا، دينيا، اقتصاديا، سياسيا..):** فنيجيريا التي يزيد تعدادها عن 100 مليون نسمة وبها نحو 300 جماعة إثنية كما أن هناك هوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء كما أن هناك تقسيماً تمييزياً للمصالح بين الشمال والجنوب إضافة إلى الصراعات الدينية والإثنية بين الجماعات الرئيسية في البلاد وفوق كل ذلك صراع المصالح بين المدنيين والعسكريين.

- **التهديد العسكري** : فالجيش لديه دائما شكوك وتحفظات على السياسيين المدنيين، وهي الشكوك التي حالت دون تولي مسعود أبيولا السلطة رغم فوزه الواضح في انتخابات 1993 كما أن العديد من كبار الضباط الذين نهبوا ثروة نيجيريا البترولية ليس لديهم الرغبة في تغيير النظام القائم حيث أصبحوا مليونيرات من خلال التحكم في تراخيص البترول وعقود التنقيب ولن يتخلوا بسهولة عن مصدر ثرائهم للسياسيين المدنيين كما أن هناك الطموحين من الضباط متوسطي الرتب الذين يحلمون بنمط معيشة قادتهم من كبار الضباط، وعلى الرغم من أن بعض هؤلاء الضباط يؤيد سياسة أبو بكر الرامية إلى إلغاء تسييس الجيش إلا أن الغالبية تشعر أن الديموقراطية لا يمكن أن تحدث في نيجيريا دونما ثورة جذرية تطيح بالنظام القديم وقياداته قبل الحديث عن بناء أمة جديدة[43].

- يضاف إلى ما سبق نظرة الشك والتحفظ التي قابلت بها بعض قوى المعارضة ممارسات الجنرال أبو بكر حيث أعرب زعيم لجنة العمل المشترك النيجيرية -أحد الفصائل المعارضة الرئيسية بالبلاد عن تشككه في مصداقية وعود النظام بالتحول الديمقراطي واصفا إياها بقوله " إنها نفس الخمر القديمة في زجاجات جديدة " وتعهد بمقاطعة الانتخابات المزمع عقدها[44].

والواقع أن الشكوك سالفة البيان لها ما يبررها في ظل ميراث نيجيريا الطويل من الوعود الصادرة عن الحكام العسكريين والتي لم تحترم فالرئيس الأسبق إبراهيم بابانجيدا ظل تقريبا فترة حكمة كلها يُنظّر ويجهز لإجراء انتخابات رئاسية ثم أنكرها وقام بإلغائها عندما بدا أن مسعود أبيولا هو اختيار الشعب للرئاسة . ولم تجد كافة الضغوط الداخلية والخارجية في

تغيير ذلك الواقع انطلاقا من حقيقة كثافة المصالح الاقتصادية الغربية مع نيجيريا والتي تحول دون مصداقية أي عقوبات تطبق على النظام الحاكم بها حيث أن أي تطبيق جاد للعقوبات سترتد آثاره على الشركات الغربية العاملة في نيجيريا ومعظمها بريطانية وأمريكية لذا فلا مانع من غض الطرف عن ممارسات النظام ضمانا لاستمرار المصالح وإن لم يمنع ذلك بطبيعة الحال من التنديد من آن إلى آخر باستمرار الحكم العسكري والمطالبة بضرورة التحول الديمقراطي ونقل السلطة إلى المدنيين.

ولما كان اختيار الجنرال أبو بكر لتولي منصب الرئاسة قد جاء كحل وسط يمنع ـ مؤقتا ـ صراع الجنرالات على السلطة في ظل موافقة الجميع عليه فإن ذلك يعني أن حقبة أبو بكر ستكون بكل المقاييس مرحلة انتقالية تصطرع فيها قوى النفس والعسكر والديمقراطية لتسفر عن أحد السيناريوهات التالية:-

- **السيناريو الأول** : استئثار أبو بكر بالسلطة بدعوى عدم ملاءمة الظروف لإجراء التحول الديمقراطي مع استمرار الوعد بإجراء الانتخابات في موعد جديد بعد 26 مايو 1999.

- **السيناريو الثاني:** قيام العسكريين بالإطاحة بالجنرال أبو بكر وتولى قائد عسكري آخر أكثر تشدداً ورفضا للحكم المدني وهو السيناريو المتوقع حال محاولة الجنرال أبي بكر فتح ملفات الفساد بصفة عامة وملف الفساد في مجال البترول الذي يسيطر العسكريون بصفة خاصة.

- **السيناريو الثالث** : وفاء أبو بكر بوعده بتحقيق الانتقال السلمي للسلطة إلى المدنيين في مايو 1999 عبر انتخابات ديمقراطية .

والواقع أن تأمل جدول الخلافة السياسية في نيجيريا وتناوب الرئاسة يكشف أن ثمة تقارب في الفترة الزمنية المنقضية بين بداية الجمهورية الأولى في 1960 وبداية الجمهورية الثانية في 1979(19سنة) من ناحية وبين الفترة المنقضية بين بداية الجمهورية الثانية والموعد المقترح لإجراء انتخابات جديدة 1999(20سنة) من الناحية الأخرى.

فهل يكون ذلك مؤشرا على إمكانية تحقق السيناريو الأخير وقيام الجمهورية الثالثة في نيجيريا؟ أمر ليس بعيد لكنه بدوره يفتح الباب لانقلاب جديد.

---

(1) محمد أبورية، نيجيريا : حقائق ووقائع وتوقعات، (2،1) مجلة قضايا دولية، عدد 189، 16-22 أغسطس 1993ص 22

(2) المرجع السابق نفس الصفحة.

(3) د. إبراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في إفريقيا : نموذج نيجيريا (القاهرة، مركز دراسات المستقل الإفريقي، 1997) ص 13.

(5) حسن عواد، إفريقيا : هجوم فرنسي في الغرب رداً على هجوم أمريكي في الشرق، مجلة الوسط، عدد 2،318مارس 1998، ص 36.

(6) د. إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص ص 15:20

(7) د. صبحي قنصوه، المسلمون ومشكلات التعددية الدينية في نيجيريا، بحث مقدم لندوة الإسلام والمسلمون في أفريقيا (القاهرة، الجمعية المصرية الإفريقية للعلوم السياسية، 18-1998/7/19) . ص ص 8-17.

(8) محمد أبو رية، نيجيريا ..(1من2)، ص 23

(9) د. إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص88 وانظر محمد أبورية، نيجيريا : 2من2، مرجع سابق، ص 22

(10) المرجع السابق.

(11) المرجع السابق

(12) المرجع السابق

(13) الحياة اللندنية، 27أغسطس1993، 28أعسطس 1993.

(14) الحياة اللندنية 17-19نوفمبر1993وانظر أيضا د. إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق 93.

(15) الحياة اللندنية، 1998/4/21

(16) الحياة اللندنية، 1998/4/29

(17) Baffour`s beefs, "So, what is Abacha Afriad of?" New Africa No. 364, June 1998, P.27

(18) الحياة اللندنية 1998/4/29

(19) الحياة اللندنية، 1998/4/27

(20) Wola Adeyemo, "The people`s Rebuff", Tell (Nigerian indipendent, Weekly, No. 9, May, 11/1998)p p. 26-27

(21) الحياة اللندنية 1998/4/21

(22) الجارديان النيجرية 1998/2/9. لمزيد Akpo Esajere,The Rise and Fall of Consemsus Candidate (The Guardian, Mondy , February, 9, 1998.

(23) الحياة 1998/4/21

(24) الحياة 1998/4/21

(25)Alan Rake and Pinijason, what now after Abacha ? New African, July – Agust 1998, p21.

(26) جريدة الجارديان النيجرية 1998/2/5، ص 1-2

(27) الجارديان النيجرية، 1998/2/9، ص 2

(28) Alan rake and Pini Jason , op. Cit., p 21

(29)Ibid

(31) الجارديان، 1998/1/26، 1998/2/9.

(32)Alan Rake, " Abacha Hijaks democracy and Steals its clothes" , New Africa, No. 364 Jun, 1998, p. 19

Baffour`s Beef op. cit. P.27

(33)Alan Rake and Jason, op. Cit. P.21

(34) Ibidانظر جريدة The Trimph النيجيرية في 1998/6/10

(35) الجارديان، 1998/2/5وكذا Akpo Esojere, op. cit.

(36)Rake and Jason, op, Cit. P 21

(37) Alan Rake, " Abubakar in The Hot Seat" New African, No. 366, September, 1998. أنظر العدد الصادر في جريدة International concoredالنيجرية في: 13يوليو1998عن وفاة مسعود أبيولا.

(38)Alan Rake, "Abubakr in …" , op. Cit.

(39)Idem

(40)Idem

(41)Idem

(42) انظر : الجارديان، 1998/2/9وكذا التحقيق الوارد بالجريدة بعنوان "Rewinding Transtion : From Babangida , 13 years ago , Abacha, 5 years back and Now …will it end with Abubakar ? , weekend Sketch, No 183 july 18, 1998. P2 , p. 23.

(43)Alan Rake , " Abubakar in …" , op cit.

(44)Idem